

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدالات

وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران

المميز ز:

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنایات الكبرى في الدعوى رقم ٢٠١٠/١٢٩٠ تاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ والقاضي بوضعه
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز وإعطائه الفرصة لتقديم
بيناته ودفعه للسببين التاليين:

١. لقد صدر القرار بمثابة الوجيه وأنا لم أتبلغ قرار الحكم ولدي دفع وبيانات أرغب
بتقديمها.

٢. لقد صدر قرار محكمتكم بإدانتني بالجرم المسند لي وأنا بريء من التهمة المسندة لي
ولم أقم بالفعل المشار إليه.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية يطلب فيها رد التمييز شكلاً لعدم تقديم معذرة مشروعة للغياب وفقاً لمتطلبات المادة ٤/٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهم

جناية /هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة أنه وأثناء أن كان المتهم والمجني عليه البالغ من العمر ٢٣ سنة نزيراً مركز إصلاح وتأهيل الجريدة وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ وأثناء وجود المجني عليه على سرير بجانب المتهم استيقظ من نومه وتبين له قيام المتهم بتنزيل بنطلونه وكلسونه ووضع قضيبه بين فخذه حيث قام المجني عليه بمقاومته ومنعه وعليه قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وكانت محكمة الجنايات الكبرى وبتشكيل آخر قد أصدرت حكمها بهذه القضية تحت الرقم ٢٠٠٩/١٢/٢٠٠٩ تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩ قضت بموجبه وبعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية وضع المجرم والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز للأسباب الواردة بلائحة تمييزه فأعيد الحكم منقوضاً من قبل محكمة التمييز بقرارها رقم ٢٠١٠/٩٣١ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨ لإتاحة الفرصة للمتهم لتقديم بيناته ودفعه التي يدعيها.

باشرت المحكمة نظر هذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم ٢٠١٠/١٢٩٠ تاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية: وتتخلص بأنه وأثناء أن كان المتهم والمجني عليه نزيراً مركز إصلاح وتأهيل الجريدة وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ وأثناء وجود المجني عليه على سرير بجانب المتهم استيقظ بحدود الساعة الثالثة فجراً من نومه وتبين له قيام المتهم بتنزيل بنطلونه وكسونه ووضع قضيبه بين فخذه حيث قام المجني عليه بمقاومته ومنعه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة نجد إن ما قام به المتهم ، من أفعال مادية بحق المشتكى

وهي قيامه بتنزيل بنطلون المجني عليه أثناء أن كانا ينامان على سرير واحد في مركز إصلاح وتأهيل البلقاء استيقظ فجراً من نومه فوجد المتهم يضع قضيبه بين فخذه وطلب منه ممارسه اللواط معه وقيام المجني عليه بمنعه من ذلك ورفضه هذه الأفعال الصادرة عن المتهم خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه لكونه استطال إلى مواطن العفة التي يحرص على سترها وعدم التفريط بها ولا يدخر وسعاً في الدفاع عنها وأنها بالتالي تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وطبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

وعليه وتأسيساً على كل ما تقدم وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلفاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم قررت المحكمة :

وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم وإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض

العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتض المتهم بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه.

وعن أسباب الطعن:

وعن السبب الأول ومفاده حرمان المتهم من تقديم دفوعه وبياناته التي حرم منها لصدور القرار بمثابة الوجيه .

وفي ذلك نجد إن القرار المطعون فيه قد صدر بمثابة الوجيه بحق المتهم الذي يبدي بأن لديه بيانات ودفوع قانونية حرم من تقديمها.

وحيث إن الطعن التمييزي قدم للمرة الثانية فإنه ملزم بتقديم معذرة مشروعة مبررة للغياب عن جلسة المحاكمة على مقتضى المادة ٤/٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وحيث لم يقدم الطاعن المعذرة المشروعة فيغدو تمييزه والحالة هذه مستوجب الرد شكلاً.

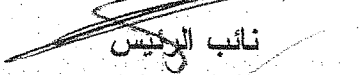
لهذا نقرر رد التمييز المقدم من الطاعن شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٨ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

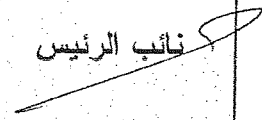


عضو



نائب الرئيس

عضو

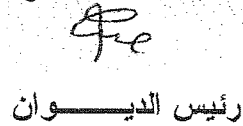


نائب الرئيس

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / د.س

